

الأزمة الآسيوية: الجذور، الآليات والدروس المستفادة

أ. فارس قاطر

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة تبسة

fares_ga@yahoo.com

أ. منصف شرفي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة قسنطينة

chorfimoncef@yahoo.fr

المقدمة :

بعد أكثر من ثلاثين عاما من النمو الاقتصادي السريع، وجدت دول جنوب شرق آسيا نفسها أمام واحدة من أعنف الأزمات الاقتصادية في العالم، وهي الدول التي كان يشار إليها بالبنيان بوصفها نموذجا تمويا فريدا أطلق عليه نموذج النمر الناشئة. وبدأت هذه الأزمة بالنمر الآسيوي المريض "تايلاند" وهي الدولة ذات البنية الاقتصادية الأضعف، من بين مثيلاتها من دول النمر الأخرى، وقيل وقتها أن سبب هذه الأزمة هي المضاربات التي قام بها الملياردير الأمريكي « جورج سوروس *George Soros* » وذلك بشراء الدولار الأمريكي، فزاد عرض العملة المحلية لتلك الدولة فانهارت أسعارها مقابل الدولار، وعلى إثرها انهارت أسعار الأوراق المالية في بورصاتها، ما أدى إلى انتقال آثار العدوى إلى أسواق المال في ماليزيا وهونغ كونغ واندونيسيا وكوريا الجنوبية والفلبين وسنغافورة وتايوان. التي كانت تشترك مع تايلاند في عدد من السمات، لتدخل المنطقة في ركود عميق وتتلاشى الاحتياطات النقدية الأجنبية وتتهار عملاتها وتتطلق موجة إفلاس قوية مع تباطؤ وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد تأثرت هذه الدول جميعها بدرجات متفاوتة بالركود الاقتصادي في آسيا.

ثم انتقلت هذه الأزمة إلى دول أخرى خارج نطاق دول الأزمة، حيث تأثرت بها اليابان وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وأضطر صندوق النقد الدولي إلى التدخل السريع بتوفير مليارات الدولارات لهذه الدول وثار جدل كبير في مختلف الأوساط حول أسباب هذه الأزمة ومدى خطورتها على الاقتصاد العالمي. ورغم مضي فترة طويلة عليها إلا أنها مازالت تحتل المكانة الأولى في التحليل، حيث كثرت الآراء حول هذه الأزمات نتيجة لكونها أزمات معقدة ومتباينة من دولة لأخرى، فلا يستطيع أحد في خضم الأزمة أن يستطلع العمق الذي ستصل إليه وإلى أي مدة ستستمر، ولكن الرأسمالية

ومنذ بداياتها كانت موسومة بالأزمات، وفي كل مرة يتعاضد الاقتصاد من هذه الأزمات، ولكن تحمل كل أزمة معها دروسها الخاصة. وبعد عشر سنوات على مرور الأزمة الآسيوية يبدو من الطبيعي أن نسأل عن الدروس المستفادة منها، وهل تعلم العالم هذه الدروس واستفاد منها؟ وهل علينا أن نتوقع حتمية أزمة مماثلة؟

من هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي جوانب الخلل التي أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول وهددت بفقدان مكاسب التنمية التي سعت إلى جنيها خلال العقود التنموية الثلاثة؟

فعلى الرغم من تعدد الإجابات عن هذا التساؤل واختلاف الرأي حول الأسباب الأساسية للأزمة المالية التي تحولت وبسرعة شديدة إلى إعصار مالي، نقول إن الأزمة الآسيوية كانت نتيجة وجود نقاط ضعف داخلية في المؤسسات المالية وسياسات هذه الدول.

إن دراسة الأزمات المالية العالمية خاصة الآسيوية نموذجاً شبه متكرر في كثير من مناطق العالم يكتسي أهمية بالغة، لأنها تشكل أحد المظاهر الأكثر وضوحاً لإفلاس نظام العلاقات الاقتصادية المفروض على العالم من قبل الرأسمالية، كما أثبتت التجارب السابقة أنه هناك أوجه تشابه بين الأزمة المالية الحالية والأزمة الآسيوية¹، وتكمن هذه الأهمية فيما يلي:

- معرفة الجوانب السلبية لظاهرة العولمة المالية؛
- دراسة الاتجاهات المفسرة للأزمة الآسيوية؛
- محاولة استخلاص بعض العبر من هذه الأزمة، والتي هي بلا شك مفيدة للدول النامية ولأسواقها الناشئة في المستقبل.

ولبلوغ الهدف من المداخلة يتوقف على معالجة الموضوع بأسلوب مناسب وفق منهجية واضحة ومضبوطة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي يقوم على أساس التحليل والاستنباط لتجربة الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا باعتبارها أكثر الأزمات حدة واستحواداً على الاهتمام العالمي.

وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نتناول المحاور التالية:

أولاً: أهمية دراسة الأزمة الآسيوية

ثانياً: طبيعة الأزمة وتطوراتها.

ثالثاً: أسباب الأزمة الآسيوية.

¹ لقد اندلعت كلا من الأزميتين الآسيوية (1998) والأزمة الحالية (2007) على خلفية عوامل مشتركة منها وفرة السيولة بشكل كبير، نمو اقتصادي معتبر، والتهور في منح القروض للأفراد والمؤسسات.

رابعاً: تحليل الأزمة الآسيوية.

خامساً: أبعاد الأزمة الآسيوية وآثارها.

سادساً: دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمة.

سابعاً: قضايا مهمة أثارها الأزمة وبعض الدروس المستفادة.

أولاً - أهمية دراسة الأزمة الآسيوية

على الرغم من الأزمات العديدة التي مر بها النظام النقدي الدولي منذ نشأته في بريتون وودز حتى الآن، إلا أن الانهيار المالي لدى بلدان جنوب شرق آسيا يعد من أخطر الأزمات وأهمها على الإطلاق. بل ويعادل في خطورته وآثاره أزمة النظام في السبعينات والتي ترتب عليها الانتقال من نظام يعتمد بالأساس على أسعار الصرف الثابتة، إلى نظام أسعار الصرف المعومة. إن انهيار أسواق المال الآسيوية يعد نقطة تحول اقتصادية هامة، من حيث عمقه ومداه واتساع موجات الصدمة التي سببتها الأزمة ودرجة إحساس النظام النقدي الدولي بها، وقد أثار الأزمة الآسيوية دائرة واسعة من التعليقات والحوارات ولكنها مازالت جديرة بالاهتمام والدراسة، وذلك لعدة أسباب نذكرها فيما يلي:¹

1- إن الأزمة قد حدثت لدى مجموعة من البلدان كانت حتى عهد قريب، تعد نموذجا رائدا للتنمية الاقتصادية، بحيث تطلعت دول العالم الثالث الأخرى إلى السير في الطريق وعلى نفس المنوال الذي سارت عليه هذه الدول، إذ أنها استطاعت فعليا تحقيق مستويات للنمو مرتفعة جدا، وأنجزت العديد من مهام التنمية الأساسية، خاصة على صعيد التنمية البشرية. ومن المفارقات أن تحدث الأزمة عقب قيام صندوق النقد الدولي، بتصنيف هذه البلدان ضمن الدول الأكثر تقدما.

2- نتيجة للتطورات السابقة أصبحت هذه الدول ذات ثقل نسبي كبير في الاقتصاد العالمي ككل، وتلعب دورا محوريا وأساسيا في الساحة العالمية ككل، وقد ساعدت الطبيعة الديناميكية لهذه الاقتصاديات على توفير الحماية اللازمة للحد من آثار النوبات المتتالية لتباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة.

3- ما يمكن أن تحدثه هذه الأزمة من آثار وتداعيات، على حركة التجارة الدولية، وبالتالي مستوى النشاط الاقتصادي. وهي أمور يمكن أن تحدث من خلال رفع سعر الفائدة وتخفيض العجز الحكومي أو هبوط الطلب المحلي ككل، مع ما يترتب على ذلك من آثار على سوق العمل والبطالة وبالتالي الدخول في كساد اقتصادي.

¹ عبد الفتاح الجبالي، الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا الأسباب والدروس، مجلة كراسات إستراتيجية، العدد 68، مصر، 1998، ص ص 49-50.

4- إن الأزمة الآسيوية جاءت في أعقاب أزمتهن ماليتهن كبيرتين خلال حقبة التسعينات وحدها ، هما أزمة النظام النقدي الأوربي 1992 وأزمة المكسيك وأمريكا الجنوبية 1994 وهنا نجد أن الأزمة المالية لبلدان جنوب شرق آسيا تختلف عن هاتين الأزمتهن لأنها تتعلق بمعاملات القطاع الخاص ببعضها البعض ، وبالتالي فهي الأولى في التاريخ التي تأخذ هذا الطابع.

ثانيا - طبيعة الأزمة وتطوراتها

هناك أربعة أنواع من الأزمات المالية الدولية هي: أزمة العملة ، الأزمة المصرفية ، الأزمة المالية الهيكلية ، وأزمة الديون ، وتتسم تلك الأزمات بدرجة كبيرة من الترابط فيما بينها ، كما تتسم بالتتابع في بعض الحالات ، وقد تتزامن عناصر أزمات العملة والبنوك والديون في آن واحد على النحو الذي حدث في الأزمة المكسيكية والأزمة المالية الآسيوية سنة 1997

وقد بدأت الأزمة الآسيوية باعتبارها أزمة عملة ، وسرعان ما تطورت لتتقود إلى أزمات في النظام المالي وأزمات تفجر مديونيات ، وكان بداية تفجر الأزمة في تايلاند ، ففي سنة 1996 عانت هذه الدولة من بعض المشاكل ، أهمها تراجع صادراتها وزيادة عجز الحساب الجاري ، وارتفاع معدل التضخم ، وزيادة حجم الديون ، وقد أدت هذه المشاكل إلى اهتزاز الثقة في الاقتصاد التايلاندي¹.

وفي بداية سنة 1997 ، بدأ البعض يفكر في شراء المزيد من العملة التايلاندية للمضاربة عليها وتحقيق مزيد من الأرباح ، وقد تدخل البنك المركزي التايلاندي مضطراً لإنقاذ العملة المحلية واستطاع أن يوقف هذه المضاربة إلى حد ما. وبالرغم من ذلك فالثقة قد اهتزت كثيرا في العملة المحلية التايلاندية خصوصا عندما أعلن البنك المركزي التايلاندي عن مراجعته لمعدل النمو الاقتصادي وتخفيضه لهذا المعدل من 7.1% إلى 6% سنة 1997. وقد أدى عدم الثقة في العملة والاقتصاد التايلاندي إلى إثارة حالة من القلق داخل المؤسسات المالية العالمية واتجه العديد من الحائزين للعملة التايلاندية إلى الأسواق لبيع ما لديهم بشكل سريع ، مما أدى إلى انخفاض قيمة هذه العملة.²

ولمحاولة وقف تدهور قيمة العملة التايلاندية ، أعلن بنك تايلاند المركزي رفع أسعار الفائدة قصيرة الأجل ، وأنفق أكثر من 4 مليارات من الدولارات ، هذا بالإضافة إلى تدخل البنوك المركزية في كل من هونغ كونغ وسنغافورة وماليزيا إلى جانب بنك تايلاند المركزي في محاولة للدفاع عن العملة التايلاندية "الباهتة" *Bhat* كما تم فرض قيود انتقائية على رؤوس الأموال تهدف بالتحديد إلى تقليل قدرة المضاربين

1. Dick K. Nanto, Specialist in Industry and Trade Economics Division, THE 1997-98 ASIAN FINANCIAL CRISIS, CRS Report Congress <http://www.fas.org/man/crs/crs-asia2.htm> (17/08/2011)

2. روبرت جران ، ترويض النمر: نهاية المعجزة الآسيوية ، ترجمة سمير كريم ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 1999 ، ص9.

الأجانب على الحصول على ائتمان بالعملية المحلية، مع استثناء المعاملات التجارية والاستثمارية حسنة النية من هذه القيود¹.

وبالرغم من ذلك استمرت قيمة العملة التايلاندية في الانخفاض حتى وصلت نسبة الانخفاض إلى نحو 17%، 12% أمام الدولار والين، ونتيجة عدم ثبات الحالة الاقتصادية والعملية التايلاندية، انعدمت الثقة في الاقتصاد التايلاندي، وقام المستثمرون بإخراج أموالهم بصورة كبيرة إلى الخارج، وانخفضت قيمة العملة التايلاندية بعد تعويمها، وبلغت نسبة الانخفاض مداها في نهاية سنة 1997 حيث وصلت إلى نحو 44.7% أمام الدولار الأمريكي، واضطرت الحكومة إلى إغلاق عدد كبير من المؤسسات المالية بصورة مؤقتة وبصورة نهائية.

وبسبب تشابك اقتصاد تايلاند من الناحية التجارية باقتصاديات دول المنطقة، ووجود أسباب مشتركة لهذه الأزمة بين تايلاند وبعض دول المنطقة، منها حصول القطاع الخاص على قروض خارجية كبيرة، واستخدامها بدون حذر وفي غير ما خصص لها، كالمضاربة في البورصات وانتشار ذلك بصورة واسعة، بسبب كل ذلك انعكست هذه الأزمة على بقية الدول الآسيوية خاصة ماليزيا واندونيسيا وسنغافورة والفلبين، والتي انخفضت أسعار صرف عملاتها أمام الدولار بنحو 33.9%، 56.8%، 16.7%، 34.3% على الترتيب في نهاية سنة 1997. وقد عكس الانخفاض في أسعار عملات هذه الدول تباطؤ النمو الاقتصادي فيها، مما دفع المستثمرين للتخلص من هذه العملات².

وفي مجرى الأزمة تعرضت أسعار الأسهم المدرجة في بورصات هذه الدول إلى الانخفاض الكبير، وقد سجلت مؤشرات أسعار الأسهم مقدره بالدولار الأمريكي في بورصات اندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند في نهاية سنة 1997 تراجعاً عن مستوياتها في بداية هذا العام بنسبة 74.9%، 70.1%، 62.7%، 41.1%، 74.9% على الترتيب.

ولا شك أن تراجع أسعار صرف عملات هذه الدول وأيضا أسعار الأسهم أدى إلى حدوث خسارة رأسمالية لحقت بالمتعاملين في هذه البورصات. كما أدت هذه الأزمة إلى ضياع ثروات ومدخرات المواطنين في دول النمر وذلك بعد الهبوط الكبير لعملاتهم المحلية وانهايار قوتها الشرائية، فأصيبوا بالفرع والهلح وشرعوا يتخلصون من عملاتهم الوطنية طالبا للأمان، مما دفع الأوضاع إلى مزيد من التدهور والانهيار الذي بدأ ينعكس اجتماعيا وسياسيا خاصة في اندونيسيا وماليزيا، حيث حدثت اضطرابات اجتماعية وسياسية في هذه الدول، تمثلت في المظاهرات من أجل الحصول على الخبز والطعام، كما خرجت في بعض هذه الدول مظاهرات تطالب بطرد الأجانب³.

¹ ناجي التوني، الأزمات المالية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 29، الكويت، ص 15.

² عاطف وليم أندراوس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال التحول لاقتصاد السوق، مؤسسة شباب، الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص ص 181-182.

³ عرفان الحسني، الاقتصاد السياسي لأزمة أسواق المال الدولية، مجلة المال والصناعة، الصادرة عن بنك الكويت الصناعي، العدد 25،

2007، ص 2.

وهكذا تأثرت الاقتصاديات الصناعية الحديثة في آسيا بالأزمة المالية، فقد انهارت المنافسة بين هذه الدول نتيجة لانخفاض قيمة عملاتها، وارتفعت أسعار الفائدة، وزادت معدلات البطالة. كما ساد اتجاه إلى تخفيض الإنفاق العام الجاري والاستثماري وتخفيض معدل الواردات بهدف الوصول إلى توازن الحساب الجاري، والنتيجة المتوقعة لكل هذا، هي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول.

ثالثاً - أسباب الأزمة الآسيوية

تعددت الآراء بالنسبة لتفسير الأزمة في دول جنوب شرق آسيا، فبعض الآراء ترى أن هذه الأزمة هي أزمة مالية أكثر منها أزمة اقتصادية عينية، باعتبار أن مقومات الاقتصاد الحقيقي، لا تزال سليمة وصلبة إلى حد كبير في معظم هذه الدول، فهذه الدول ظلت تتمتع بمستوى مرتفع من الادخار المحلي وكذلك الاستثمار، كما أنها تتمتع بيد عاملة مدربة ومنضبطة إلى حد بعيد، وتستخدم تكنولوجيا مناسبة وتتخصص في صناعة ناجحة. بينما يرى آخرون أن هذه الأزمة ترجع أيضاً إلى مشاكل اقتصادية داخلية وعوامل خارجية كان لها دوراً كبيراً في إحداث الأزمة.

وعلى الرغم من أن أسواق المال العالمية هي من سببت الأزمة الآسيوية بشكل مباشر وواسع من خلال تدخلات المضاربين والسحب المفاجئ للأموال أو ما يعرف بهلع المستثمر، فهي لم تكن العامل المحدد الأساسي، بل لا بد من وجود عوامل أخرى حتى تسبب الأسواق المالية الأزمة، فهناك جملة من العوامل ساهمت وهيأت للأزمة الشرق آسيوية نذكر منها :

1. النمو الاقتصادي: سجلت العديد من الدول الآسيوية معدلات نمو مبالغ بها ولمدة تجاوزت العقد وهو ما شكل مصدر قلق للعديد من الباحثين الذين أشارهم التساؤل حول مصدر هذا النمو المرتفع وإمكانية الاستمرار به وتفيد الدراسات المتعلقة بمصادر النمو في هذه الدول باعتماد النمو في هذه الاقتصاديات على معدل النمو في عوامل الإنتاج : العمل ورأس المال، وليس في إنتاجيتهما. وعليه فإن الاستمرار في النمو بمعدلات مرتفعة سيكون مرهوناً بما تبقى من عوامل الإنتاج والنتيجة أن هذه الاقتصاديات واجهت أزمة في الحفاظ على معدلات نموها السابقة عند بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج.

2. زيادة عجز الميزان التجاري: من خلال تتبع أحداث الأزمة يمكن ملاحظة انخفاض معدل نمو صادرات تلك الدول، وذلك بالقياس إلى معدل نمو الواردات المرتفع، مما أدى إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات والحساب الجاري في كل من : كوريا، ماليزيا، الفلبين، تايلاند، واندونيسيا، وهي البلدان التي كانت الأكثر تأثراً بالأزمة باستثناء سنغافورة وتايوان. حيث اعتمدت على الديون قصيرة الأجل لتغطية جزء من عجزاتها بحيث تجاوزت نسبة الديون قصيرة الأجل الاحتياطي بنسبة 300% لكوريا و150% لكل من اندونيسيا وتايلاند، و50% لكل من ماليزيا والفلبين. وبما أن هذه الديون تمتاز بالسيولة العالية فإنها أصبحت مصدر خطر على سياسة الصرف المربوط، وفرضت على البنوك المركزية الإيفاء

بالتزاماتها تجاه المستثمرين غير المحليين باستخدام الاحتياطي من العملات الصعبة لشراء الدين الأجنبي، وبخلاف ذلك ستفقد الحكومات سمعتها المالية في الأسواق العالمية¹

والجدول الموالي يوضح لنا وضعية الحساب الجاري للدول المتضررة من الأزمة لستة سنوات:

الجدول 1: ميزان الحساب الجاري خلال الفترة 1993- 1998

مليون دولار

1998	1997	1996	1995	1994	1993	
14241	3024 -	14691 -	13554 -	8085 -	6364 -	تايلاند
3972	4889 -	7663 -	6431 -	2792 -	2106 -	إندونيسيا
40552	8167 -	23006 -	8507 -	3867 -	990	كوريا
9200	4792 -	4596 -	8469 -	4520 -	2991 -	ماليزيا
1287	4351 -	3953 -	1980 -	2950 -	3016 -	الفلبين

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصائيات المالية الدولية، جانفي 2000.

إن الدول التي لديها عجز كبير في الحساب الجاري ونظام سعر صرف ثابت تكون، من الناحية النظرية، عرضةً للمشاكل حيث أن المستثمرين الأجانب يهاجمون العملات المغالى في تحديد قيمتها. ففي تايلاند، كان عجز ميزان الحساب الجاري مرتفعاً منذ سنة 1993 وكان سعر الصرف مرتبطاً بالدولار الأمريكي. إلا أن ارتفاع عجز الحساب الجاري لا يمكن أن يُفسَّر بمفرده ظهور أزمة بتلك الحدة. فما هو أهم هنا هو كيف كان يتم تمويل ذلك العجز. أي بعبارة أخرى، إن تمويل ذلك العجز من تدفقات حساب رأس المال هو أمر أخطر من أن يكون للبلد عجز كبير في الحساب الجاري وسعر صرف ثابت.

3. ثبات أسعار الصرف: العامل البنيوي والذي ساعد مبدئياً على ظهور الأزمة هو تماشي أسعار الصرف لأغلب هذه العملات في خط مستقيم مع الدولار أو مجموعة العملات التي يهيمن عليها الدولار، وهذه القيم الثابتة في أسعار الصرف لم يسمح لها بأن تتحدد وبشكل منضبط بما يتلاءم وتغير الظروف الاقتصادية، وقد سمحت الحكومات بحدوث تقلبات في معدلات التبادل النقدي في حدود ضيقة، وميزة هذا النظام في الدول المعنية أنه حافظ على ثبات معدلات تبادلها النقدي نسبياً مع الدولار وسمح للتجار فيها بالاستيراد والتصدير إلى الدول التي تتعامل بالدولار خاصة الولايات المتحدة مع قليل من المخاطرة في أسعار الصرف. كما أن هذا النظام أتاح بيئة مالية مستقرة مما شجع مصادر رأس المال الأجنبية على تقديم القروض والاستثمارات وربط معدلات أسعار الصرف الرسمية للعملات بالدولار، كان له عيب رئيسي وهو أنه كلما تغيرت قيمة الدولار، كلما تغيرت قيمة هذه العملات بالنسبة للعملات الأخرى مثل الين الياباني والمارك الألماني والتي لم تكن ترتبط بالدولار الأمريكي، وعندما انخفض الدولار في سنة 1985 حدث

¹ رمضان على الشراح، الأزمات المالية العالمية: أسبابها، آثارها، إنمكاساتها على الاستثمار بدولة الكويت، للملتقى الدولي لآفاق الاستثمار، 27، 28 أبريل 2009، السعودية، ص ص 15- 16.

انخفاض في تلك العملات تبعاً لذلك برغم أن ظروف الاقتصاديات الكلية في هذه الدول تختلف كثيراً عن ظروف الولايات المتحدة.¹

والجدول الموالي يوضح لنا تطور أسعار الصرف لدول الأزمة خلال ستة سنوات:

الجدول 2: تطور أسعار الصرف خلال الفترة 1993-1998

العملة الوطنية مقابل الدولار (متوسط الفترة)

1998	1997	1996	1995	1994	1993	
41.360	31.360	25.340	24.920	25.150	25.320	تايلاند
10013600	2909400	2342300	2248600	2160800	2087100	إندونيسيا
1401440	951.290	804.450	771.270	803.450	802.670	كوريا
3.924	2.813	2.516	2.504	2.624	2.574	ماليزيا

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصائيات المالية الدولية، جانفي 2000.

4. عدم ملائمة السياسات النقدية: ضعف السياسات التي انتهجتها تلك الحكومات للتطورات الملحوظة التي شهدتها اقتصادياتها وذلك من خلال استخدام الطرق المباشرة للتحكم في أدوات السياسة، إذ كان لا بد للسلطات بعدما عمدت خلال النصف الثاني من الثمانينات والسنوات الأولى من التسعينات إلى تحرير قطاعاتها المالية والتي يرد من ضمنها التخلي عن فرض سقف على سعر الفائدة والالتزام بسعر فائدة ثابت ومنخفض في ظل ظروف اقتصادية عالمية متغيرة، وهو الأمر الذي يحد من قدرة البنوك المركزية على استخدام الفائدة لمواجهة الضغوط على قيمة العملات الوطنية، أن تتخلى عن الأساليب المباشرة وأن تلجأ إلى ممارسة الأساليب غير المباشرة كعمليات السوق المفتوحة مثلاً.²

5. تفاقم مشكلة المديونية الخارجية لبعض الدول الآسيوية: فقد قامت بعض الدول الآسيوية بتمويل العجز المتزايد في الحسابات الجارية من خلال الاقتراض من الخارج، في صورة تدفقات رأسمالية قصيرة الأجل، ومعظم تلك التدفقات تمثل بالدرجة الأولى "أموالاً ساخنة"، حيث تأتي إلى الدولة لحظة الرواج وتخرج منها وبسرعة عندما تلوح بادرة أول أزمة مالية، وهذا ما حدث في معظم الدول الآسيوية التي تعرضت للأزمة المالية. بسبب توسع بعض البنوك في الاقتراض من الخارج والإقراض لشركات ضعيفة لا يتوافر لديها الضمانات الكافية مما أدى إلى كبر حجم الديون المعدومة. والتي قدرت في بداية سنة 1998 بنحو 73 مليار دولار، مما خلق أزمة مالية كبيرة أدت إلى إفلاس عدد كبير من الشركات فتراكمت المديونية على بعض هذه الدول ووضعتها في موقف حرج وصل إلى حد العجز عن الوفاء بالالتزامات الخارجية وبالتالي دفعها إلى طلب المساعدات الخارجية عن طريق اللجوء إلى صندوق النقد الدولي.³

¹ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العملة المالية وإمكانات التحكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص 86-90.

² حسن لطيف الزبيدي، الأزمة الآسيوية بوصفها إحدى إشكاليات النظام الدولي الجديد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الكوفة (2011/08/16)

<http://hasnlz.com/news.php?action=view&id=26>

³ عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمة العالمية أزمة Sup-prime، دار النشر L'égende، فرنسا، 2009، ص 16.

6. التدفق الكبير لرؤوس الأموال الخارجية: وهذا بنسب تراوحت ما بين 3% من الناتج المحلي الخام في كوريا الجنوبية إلى 10% في ماليزيا وبوتيرة ثابتة، ففي تلك الفترة انخفضت نسبة التمويل المحلي لمشروعات التنمية الاقتصادية وتدفقت الاستثمارات الأجنبية مباشرة أو غير مباشرة على هذه الدول في ذات الوقت الذي كانت فيه الأجهزة المصرفية في هذه البلدان غير مؤهلة من حيث درجة سلامتها المالية سواء كنتيجة لتزايد حجم الديون المتعثرة أو لعدم توافر الرقابة الكافية على أعمال البنوك. فحتى في كوريا الجنوبية، التي تمارس فيها الدولة رقابة صارمة على الاستثمار الأجنبي المباشر، تمت إزالة الرقابة على الاقتراض قصير الأجل، ونتيجة لذلك بلغت نسبة القروض قصيرة الأجل إلى الاحتياطي من العملات الأجنبية في إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلاند أكثر من 100% في سنة 1997 وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه البلدان الثلاثة كانت هي الأكثر تضررا من الأزمة. أما البلدين الآخرين (الفلبين وماليزيا) فلم تصل لديهما تلك النسبة إلى 100% وكان تأثيرهما بالأزمة أقل حدة¹.

رابعا - تحليل الأزمة الآسيوية

في الواقع لاحت علامات عدة للأزمة المالية الآسيوية وفقا لمؤشرات اقتصادية كلية والتي بينت الإختلالات التالية في الاقتصاد التايلندي وهي²:

- أ. الانخفاض الحاد في قيمة الباهت بعد فترة طويلة من الاعتماد على نظام سعر الصرف الثابت، والتي حفزت الاقتراض الخارجي وعرضت قطاع الأعمال والمال إلى المخاطر.
 - ب. فشل السلطات العامة في تقليل الضغوط التضخمية الجامحة والمتجسدة بحالات العجز الخارجي الواسع، واضطراب أسواق المال.
 - ج. ضعف الإشراف والرقابة الحكومية وبالتالي تصاعد الشكوك السياسية حول التزامات الحكومة ومدى مقدرتها على إجراء الإصلاحات المناسبة لمواجهة الأزمة.
- ثمة تطورات خارجية قد ساهمت في تفاقم الأزمة، وأهمها :

- أدى انخفاض أسعار الفائدة لدى الدول الصناعية منذ منتصف التسعينات إلى تدفق رؤوس أموال ضخمة إلى تايلاند وبقية دول المنطقة.
- أدى الانخفاض في قيمة الدولار الأمريكي إلى منافسة العملات الآسيوية التي ترتبط به بشكل أو بآخر، ثم إلى تضائل درجة منافسة الدول الآسيوية في الأسواق العالمية.

وعلى نحو عام، فقد كشفت السنوات الأخيرة جملة من الإختلالات داخل اقتصاديات هذه الدول التي جعلتها أكثر عرضة للأزمة، وهي³:

¹ عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمة العالمية أزمة Sup-prime، مرجع سابق، بتصرف، ص107.

² IMF Survey, Vol. 27, No. 2, Jan. 26, 1998, P 25

³ IMF Survey, No. 1, Jan. 12, 1998, P 2

1. الاعتماد المفرط على التصدير لتحقيق النمو.
2. الاعتماد الكبير على التدفقات المالية من الخارج سواء على شكل قروض أو استثمار أجنبي مباشر، إلى جانب الاقتراض الخارجي غير المغطى من قبل القطاع الخاص المحلي.
3. الانخفاض الحاد في قيمة العملات المحلية لدول المنطقة.
4. ضعف الثقة بالأنظمة الاقتصادية والمالية نتيجة لضعف الثقة بالأنظمة السياسية القائمة أساسا.
5. نقص الشفافية وعدم كفاية ودقة البيانات والمعلومات عن أداء الكثير من الشركات والمؤسسات العامة والخاصة، خصوصا ما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للاحتياطيات الدولية للدول المعنية من النقد الأجنبي، مما تسبب في فقدان كبير للثقة، وهروب رؤوس الأموال للخارج.

خامسا - أبعاد الأزمة الآسيوية وآثارها

كان لهذه الأزمة تأثير كبير ليس فقط على اقتصاديات الدول الآسيوية، بل على الأسواق المالية في العالم أجمع مروراً بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وطرحت هذه الأزمة مشكلة الترابط المتزايد لاقتصاديات العالم فيما بينها :¹

أ. آثار الأزمة على صعيد دول جنوب شرق آسيا: أدت الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا إلى إلحاق العديد من الأضرار على اقتصادياتها وعلى مناخها السياسي والاجتماعي، ولعل أهم تلك الآثار يمكن تلخيصها بالآتي :

- تضائل الثقة بالأنظمة الاقتصادية وخاصة المالية منها والسياسية القائمة.
- الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية من دول الأزمة في الوقت الذي ساهمت هذه الأموال في رفع معدلات النمو نسبيا لهذه الدول خلال السنوات الأخيرة، وخاصة في القطاعات الموجهة للتصدير.
- إن هذه التحويلات الرأسمالية للخارج أدت إلى تخفيض الإنفاق العام والخاص وزيادة عجز الحساب الجاري وتفاقم في المديونية الخارجية.
- إن هذه الأزمة التي نشأت وتفاقت في ظل حرية تدفق رأس المال الأجنبي والاستثمارات الأجنبية إلى دول الأزمة كنتيجة لاندماجها في السوق العالمية قد شكلت قيودا على نموها الاقتصادي وتعطيلا للطاقت الإنتاجية، وبالتالي من الطبيعي أن تؤثر سلبا على تميزها الاجتماعية برغم التفوق التي حققته هذه الدول في ميدان التنمية الاقتصادية خلال العقدين المنصرمين.

ب. آثار الأزمة على الصعيد العالمي: يمكن القول إن آثار الأزمة الآسيوية على الصعيد العالمي قد

أخذت الأبعاد التالية :

¹ أميرة السملق، سقوط النور الآسيوية!! ، مقال منشور على موقع الانترنت على الرابط التالي:

(2011/09/17) سقوط- النور- الآسيوية/ <http://knol.google.com/k>

✓ **البعد الأول :** إن النجاح الاقتصادي الذي حققته دول شرق آسيا لم يجعل منها لاعبا رئيسيا في ساحة الاقتصاد العالمي فقط ولكن كذلك مثلا تحتذي به كافة الدول النامية في العالم. وأدى تراجع معدلات النمو في الاقتصاديات المتضررة من الأزمة وانخفاض إسهامها في الطلب العالمي إلى أن تواجه اقتصاديات البلدان الصناعية، وخصوصا في أوروبا واليابان، صعوبة في تحقيق النمو بالمعدلات المطلوبة لكبح جماح معدلات البطالة المتزايدة لديها، وأدت الأزمة إلى تدهور في مؤشرات البورصات الأوروبية، حيث انخفضت أسعار الأسهم والسندات في الأسواق المالية والأوروبية بشكل حاد، وحصل نقص مفاجئ في السيولة وخاصة من العملات الصعبة، وتدهور كبير في الثقة بالعملات المحلية، وحالات مستمرة من الإفلاس والعسر في تسديد الالتزامات المالية وخاصة لكبريات الشركات متعددة الجنسيات وتزايد العجز في موازين المدفوعات، ثم انتقلت الأزمة إلى بعض الدول الآسيوية المجاورة لدول الأزمة كاليابان وأستراليا ثم الصين. فلم تكن التوقعات تشير على نحو هام إلى انتقال هذه الأزمة إلى اقتصاديات متينة مثل دول الاتحاد الأوروبي بهذه السرعة. أما في الولايات المتحدة فقد حصل الأثر نفسه، حيث انخفض مؤشر (Dow Jones) وخسرت بورصة نيويورك ما يقارب 300 مليار دولار أي بأكثر من حجم الاقتصاد الألماني بأسره وفق ما كشفته التقارير آنذاك.

✓ **البعد الثاني :** لقد كان من الطبيعي أن تلقي الأزمة الآسيوية بظلالها القاتمة على الأسواق المالية الناشئة خصوصا تلك التي ترتبط بلدانها بعلاقات مالية وتجارية مع دول الأزمة، فقد انتقلت عدوى الأزمة إلى روسيا ومنها إلى العديد من الدول المتحولة. ومما عزز هذه الظاهرة هو الإختلالات الهيكلية للاقتصاد الروسي التي لا تزال تبقى البلد في دوامة من الأزمات المالية ونقص حاد في السيولة كان لها الأثر العظيم في تقويض استقلاله الاقتصادي، وكذا الحال للدول المتحولة والتي من أهم مظاهر اقتصادياتها هو انخفاض إيراداتها العامة إزاء تزايد الإنفاق العام، والاعتماد واسع النطاق على الدين الخارجي، وتدهور المناخ الاستثماري لاسيما في ظل ارتفاع أسعار الفائدة الرسمية. وتأتي في مقدمة هذه الدول التي تأثرت بالأزمة أوكرانيا ومن ثم الجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا.

ولم تقتصر آثار الأزميتين الآسيوية والروسية على الدول المتحولة فحسب، فقد وجهتا ضغوطا شديدة على اقتصاديات أمريكا الجنوبية التي شهدت ركودا كبيرا من جراء هبوط أسعار السلع، وانخفاض في الجدارة الائتمانية (La Solvabilité) وانخفاض أسعار الأسهم بنسبة 60% في سنة 1998 وهو ما جعل بعض دول المنطقة كالبرازيل وفنزويلا أن تتصدى إلى هذه التطورات من خلال تشديد سياساتها النقدية والمالية العامة والتدخل في أسواق صرف العملات الأجنبية محاولة منها لترميم ما خربته العولة المالية التي أفضت إلى تعرية أجهزتها المصرفية وأسواقها المالية وخضوعها لأمر رأس المال الأجنبي المتدفق بلا رقيب.

وتقدر حجم رؤوس الأموال التي هربت من الأسواق الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية حوالي 60 مليار دولار خلال العامين 1998 - 1999 متجهة إلى المصارف السويسرية ولندن ونيويورك والتي تسببت في

ديون خارجية مقدارها 987 مليار دولار، بعد أن كان المشهد قبل نشوب الأزمة المالية الآسيوية في 1997 بالاتجاه المعاكس حينما استقدمت رؤوس أموال ضخمة من الأسواق المالية في أوروبا وأمريكا، أما أسباب هذا التدفق العكسي لرؤوس الأموال خارج الأسواق الآسيوية هي :

- 1) شيوع الفساد الإداري في المؤسسات العامة والمالية.
- 2) الاختلال الهيكلي في اقتصاديات دول المنطقة.
- 3) عمليات المضاربة الحادة التي تمت بصورة خاصة على العملة المحلية التايلندية، مما أدى إلى تدهورها بسرعة مذهلة إزاء الدولار، واستطاعت أن تمتص كل الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي التايلندي. ورغم أن السلطات التايلندية قد طالبت الولايات المتحدة بإيقاف عمليات المضاربة في أسواقها، لكن لم يلقى هذا الطلب استجابة منها.

وشهدت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية تراجعاً كبيراً عقب الأزمة مباشرة، وتمثل ذلك أساساً في العزوف عن القيام باستثمارات جديدة في الأسواق الصاعدة. كما عانى الاقتصاد العالمي من انخفاض كبير في أسعار السلع. فقد سجلت أسعار النفط والسلع غير النفطية تراجعاً مستمراً خلال سنة 1998. وبحلول مارس 1999، كانت أسعار السلع غير النفطية أقل بأكثر من 15% عن مستواها في السنة السابقة. وفي تطور لاحق تراجع طلب الدول الصناعية على السلع والخدمات القادمة من الدول النامية مما كانت له تأثيرات سلبية على مصدرّي المنتجات النفطية.

✓ **البعد الثالث :** إن الانخفاض الحاد في قيمة عملات دول الأزمة قد نجم عنه تزايد في عرض المنتجات الآسيوية في الأسواق العالمية نظراً لانخفاض أسعارها (من وجهة نظر الأجانب) وبالتالي حصلت موجة من الإستيرادات العالمية وإذا ما استمر هذا الحال سيعود الانتعاش الاقتصادي ثانية لدول الأزمة على المدى الطويل. وتشير التقارير إلى أن الأزمة الآسيوية قد قللت من الإنتاج العالمي بما يقدر بـ 2 ترليون دولار خلال الفترة 1998-2000، وبذلك فقد عطلت الملايين من العمال وأحدثت انحساراً واضحاً في الخدمات الاجتماعية على الصعيد العالمي¹.

ج. آثار الأزمة الآسيوية على الاقتصاديات العربية والإفريقية: حيث يجدر القول إلى أن وجود المفارقة المالية بين الدول العربية قد أفرزت معطيات مختلفة للاقتصاديات العربية فرادى من حيث أوضاعها المالية من جهة، واتجاهات علاقاتها الاقتصادية الدولية والسياسات المتعلقة بها، وخاصة تلك المرتبطة بمواجهة الصدمات الخارجية ودرجة انفتاحها على العالم من جهة أخرى.

وتعد منطقة الخليج العربي في طليعة دول المنطقة العربية التي تأثرت بالأزمة الآسيوية بصورة جلية رغم صعوبة قياس هذه الآثار، حيث لا يخفى ما لهذه الدول من علاقات اقتصادية مع الدول الآسيوية وخاصة في مجال الاستثمار والتجارة. ومن أهم دول المنطقة التي تأثرت بالأزمة هي السعودية والبحرين والكويت

¹. David Hale, the East Asian Financial crisis and the world Economy, House Banking committee, Mimeo, 1998, P4.

والإمارات العربية المتحدة. أما من أهم ملامح الأزمة الاقتصادية في الدول المذكورة يمكن اقتضاها كما يلي :¹

- 1) الركود الواضح في النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة بين صفوف المجتمعات الخليجية وذلك إثر تراجع الطلب العالمي على النفط الذي تعتمد عليه دول المنطقة في تمويل موازنتها، إلى جانب انخفاض الطلب على المواد الأولية الأخرى، والمنتجات البتروكيمياوية.
- 2) انخفاض معدلات الاستثمارات المحلية إلى جانب التراجع في معدلات الربحية في دول المنطقة.
- 3) الهيمنة التدريجية للاستثمار الأجنبي على معظم الأنشطة الاقتصادية لدول المجلس التعاون الخليجي.
- 4) انخفاض الإنفاق العام كنتيجة للأوضاع الجديدة التي تركتها الأزمة المالية، إلى جانب الأسباب الجيو- بوليتيكية التي امتصت كثيرا من مدخرات المنطقة من جراء تزايد الإنفاق العسكري.

وفي أفريقيا كانت جمهورية جنوب أفريقيا أكثر الدول تأثرا بالأزمة حيث انخفضت قيمة عملتها " الراند Rand" في أكتوبر 1997 بنسبة 3% مقابل الدولار، وانخفضت أسعار الأسهم فيها بنسبة 14%. وتراجعت القيمة الحقيقية للنتائج المحلي الإجمالي بنسبة 1.75% خلال الربع الثاني من سنة 1998 كما تأثرت بعض الدول الإفريقية بجنوب الصحراء بالأزمة، حيث كانت استثمارات بعض الدول في جنوب شرقي آسيا وخاصة ماليزيا تمثل لها أحد المصادر المهمة للاستثمار الأجنبي منخفض التكلفة.

وإدراكا بالآثار السلبية التي تركتها الأزمة الآسيوية على حركة التجارة والمال العالميين، بادرت بعض المؤسسات المالية في معالجة الأزمة وتضييق نطاقها إلى الدول الأخرى، حيث قام صندوق النقد والبنك الدوليين بالتنسيق مع بعض الدول المتقدمة بتقديم تسهيلات مالية إلى الدول المعنية بعد أن فرضا مشروطيتهما على الدول المستفيدة تضمنت إجراء جملة من التغييرات الهيكلية في اقتصادياتها وتعديل الإستراتيجيات الإنمائية التي تبنتها تلك الدول في السنوات السابقة وخاصة في القطاع المصرفي والمالي، كما يلي:

- إعادة تقييم العملات الآسيوية بصورة واقعية.
- إغلاق عدد من البنوك الآسيوية.
- تطبيق سياسة ضريبية ونقدية متشددة، مقابل رفع أسعار الفائدة المحلية.

وقد نجم عن تطبيق هذه الإستراتيجية تقلص في معدل النمو لدول الأزمة، وانهيار الشركات على نطاق واسع، رافقتها صعوبات اجتماعية تمثلت بانتشار البطالة وانخفاض الإنفاق العام، وهي إصلاحات بمثابة " الدواء المر " لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من البنيان الاقتصادي لدول المنطقة.²

¹ عرفان الحسني، الاقتصاد السياسي لأزمة أسواق المال الدولية، مرجع سابق، ص7.

² ريتشارد روبيسون، أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1999، صص 22- 23.

سادسا - دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمة

كان لصندوق النقد الدولي دوراً رئيسياً في التعامل مع الأزمة المالية الآسيوية، إذ اقترح الصندوق خطة لإدارة الأزمة وفرض على الدول الآسيوية شروطاً صارمة لكي تحصل على مساعدات مالية تواجه بها أزمته وهذا باعتباره وكيلاً للدول الدائنة والمانحة للقروض. وتضمنت شروط صندوق النقد الدولي على الدول الآسيوية في ذلك الوقت فرض سياسة مالية صارمة وإصلاحات هيكلية واسعة والتزام الدول بسداد الديون المستحقة عليها وأغلبها لدائنين أجانب¹، وتمثلت هذه الشروط أساساً فيما يلي:²

- (1) إتباع سياسة نقدية متشددة، أي رفع أسعار الفائدة بقوة كافية لمقاومة التدهور في أسعار العملة المحلية.
- (2) ضرورة توجيه الاهتمام لدعم القطاع المالي الذي كان ضعفه واختلاله هو أساس الأزمة في البلدان الآسيوية المعنية.
- (3) تقليص دور الدولة في الاقتصاد، وتحسين مستوى الشفافية في الأداء الحكومي ومكافحة الفساد والمحسوبية والمحاباة.
- (4) تخفيض الاعتماد على المدخرات الأجنبية.
- (5) تخفيض الإنفاق العام وإعادة توزيعه من الإنفاق غير المنتج إلى احتياجات تقليل التكلفة الاجتماعية للأزمة وتقوية الأمن الاجتماعي الصافي.
- (6) فتح الاقتصاد وأسواق المال أمام الأجانب بلا قيود وتحرير التجارة الخارجية وتخفيض مستويات الرسوم الجمركية لتحقيق هذا الغرض.

حيث أجبرت الأزمة كلاً من تايلاند واندونيسيا وكوريا الجنوبية على التوقيع على ترتيبات ائتمان مع صندوق النقد الدولي، وقد رفضت ماليزيا توصيات هذا الصندوق وشروطه التي طرحت لمواجهة الأزمة، لأنهم لم تكن بحاجة في الحصول بالضرورة على دعم لمواجهة آثار الأزمة وانعكاساتها³، وبدلاً من ذلك أعدت الحكومة الماليزية خطتها الخاصة لمواجهة الأزمة المالية، وتمثلت الملامح الرئيسية لهذه الخطة فيما يلي:

- (1) تدخل الدولة بقوة في سوق العملات والبورصة لدعم العملة الماليزية وبورصة كوالالمبور.
- (2) رفع أسعار الفائدة بشكل محدود وتدرجي وذلك بالتوازن مع التغييرات في معدل التضخم.

¹ لمزيد من التفاصيل راجع المقال كاملاً: _جدل حول فوائد تدخل صندوق النقد في مواجهة الأزمات المالية بعد اعترافه بأخطائه في إدارة الأزمة الآسيوية، جريدة الاتحاد الامارتية، العذ الصادر بتاريخ: 23 أبريل 2010، <http://www.alittihad.ae/details.php?id=23064&y=2010&article=full#ixzz1aCJTgThL>

² لمزيد من التفاصيل راجع:

- عمرو الشربيني، صندوق النقد الدولي واضطرابات أسواق المال، السياسة الدولية، جانفي، 1988، صص 302-310.

- Dick K. Nanto, Specialist in Industry and Trade Economics Division, Op cit

³ أنور هاقان قوناش، أزمة شرق آسيا: عبر لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، دراسة اقتصادية منشورة بموقع العالم العربي: (2011/10/25) <http://www.mafhoum.com/press2/81E12.htm>

3) خفض الإنفاق العام وتركيز هذا الخفض في تأجيل مشروعات البنية الأساسية التي يمكن تأجيلها والتي لا تعتبر ضرورية في ظروف الأزمة المالية الماليزية.

4) أعد البنك الماليزي خطة في بداية 1998 لإعادة هيكلة القطاع المالي الذي انطلقت منه شرارة الأزمة وهي تقوم على أساس زيادة إشراف الدولة على البنوك عامة لضمان سلامة النظام المالي والمصرفي.

وإذا نظرنا إلى نتائج هذا البرنامج نجد أن ماليزيا قد حققت نتائج أفضل في مجال النمو وسعر الصرف ومعدل التضخم ومعدل البطالة وذلك بالقياس مع تايلاند وكوريا الجنوبية واندونيسيا التي استعانت بالصندوق.

سابعا . قضايا مهمة أثارها الأزمة وبعض الدروس المستفادة

على الرغم من تحسن المناخ العام، إلا أنه لا يزال هناك بعض المخاطر والتحديات التي ينبغي التصدي إليها لتحقيق النمو المستديم. ويعتمد تحقيق هذا النمو على عدة عوامل مثل إعادة تنشيط إجمالي الطلب، والانضباط في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وحماية الفئات منخفضة الدخل، واستقطاب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من جديد، وفيما يلي نتناول بعض القضايا المهمة والدروس المستفادة من الأزمة الآسيوية:

أ. قضايا مهمة أثارها الأزمة الآسيوية: هناك بعض القضايا المهمة التي طرحها الأزمة الآسيوية والتي قد يثور جدل بشأنها، أو قد تتطلب حولا غير تلك المتعارف عليها تقليديا، وينبغي على كل بلد متضرر أن يضع لنفسه الأولويات للتعامل مع تلك العوامل نظرا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية من بلد إلى آخر. وبالتالي يتعين أن تتمتع السياسات الاقتصادية الكلية بالمرونة بحيث تتماشى مع أوضاع البلد الذي تُطبَّق فيه. ومن بين القضايا التي يمكن طرحها من الأزمة الآسيوية ما يلي:¹

1- على الرغم من أن تحرير حساب رأس المال يُفترض أن ييسر تحقيق النمو ويقلل المخاطر، إلا أن مزايا هذه الممارسة محدودة وخصوصا في البلدان التي لديها معدلات ادخار عالية. ولذلك فإن دعم المؤسسات التنظيمية وشبكات الرعاية أمر على درجة كبيرة من الأهمية من أجل التحرير السريع للنظم المالية وحسابات رأس المال.

2- يجب منح قدر أكبر من الأهمية للإصلاحات الهادفة إلى تحقيق استقرار تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل والمعالجة الفعالة للإفلاس، تشير التجارب السابقة لبلدان مثل إنجلترا إلى أن وضع قواعد حيطة للإقراض المصرفي ومتطلبات الرسملة وشروط مستوى النقدية لتغطية الأصول والمطلوبات، وتنفيذ تلك القواعد بالصورة الملائمة سيساعد البنوك على تجنب الإفراط في المخاطرة وبالتالي احتواء خطر التخلف عن سداد الدين.

¹ نفس المرجع السابق.

3- ستلعب السياسات الحكومية دورا هاما في المستقبل، فبدون التدخل الحكومي لاستعادة عافية الاقتصاد يمكن أن تصبح الأزمة الاقتصادية أكثر عمقا وطولاً. ويجب أن يكون التعاون بين الدولة وسائر قطاعات الاقتصاد شفافا وخاضعا للمسائلة. ويمكن أن يُشكّل النموذج الآسيوي للتنمية المدعوم بأنظمة تسيير معززة الوسيلة الأكثر فاعلية للانتعاش. وقد تبنت الاقتصاديات المتأزمة سياسات ترمي إلى الزيادة السريعة في القدرات لتحفيز النمو. إلا أن تبني مثل تلك السياسات كثيرا ما أدى إلى تحقيق معدلات غير قابلة للإدامة من تراكم رأس المال ومستويات دين تفوق قدرات البلدان على السداد.

4- وفيما يتعلق بالبيئة التنظيمية والهيكلية المؤسسية، فإن قدرات البلدان الأقل تقدما أقل من قدرات البلدان الأخرى. إلا أنه حتى البلدان التي لديها أكثر الأطر التنظيمية تقدما عليها أن تدرك أن الأدوات التنظيمية المتاحة لها قد لا تكفي دائما لحمايتها من تأثيرات الصدمات الكبرى.

5- يجب توفّر آليات تلقائية لإعادة الاستقرار عند التعامل مع الأزمة وأن تكون تلك الآليات مدعومة بسياسات اقتصادية كلية مناسبة. ففي الدول المتقدمة تعمل الضرائب وبرامج الرفاه الاجتماعي كعوامل تلقائية للاستقرار. أما في البلدان الأقل نموا فإن تلك الآليات تكون إما ضعيفة أو معدومة. وبالنسبة لبلدان شرق آسيا، كان لارتفاع أسعار الفائدة، ولو لفترات قصيرة، تأثيراته السلبية على صافي قيمة الأصول.

6- يجب أن تلعب إجراءات تحسين إدارة المخاطرة وتقليل التأثير بالتقلبات دورا مركزيا في استراتيجيات دول المنطقة على المدى الطويل، ويجب أن يصاحب التجديد المطرد في أسواق رأس المال نظم للحيلة والإشراف. كما يجب توخي الحذر في معالجة اختلالات الاقتصاد الكلي، بما فيها اضطراب الأوضاع المالية وأوضاع ميزان الحساب الجاري وارتفاع الديون الخارجية خصوصا منها قصيرة الأجل وعدم تلاؤم سياسات أسعار الصرف.

ب. الدروس المستفادة من الأزمة المالية الآسيوية: أثارت أزمة أسواق المال الآسيوية عددا من الدروس لدى صانعي القرار السياسي وخبراء الاقتصاد والمال على حد سواء بغية تفادي مثل هذه الأزمات مستقبلا:

1

الدرس الأول: ضرورة إيلاء الاهتمام المبكر بتصحيح الإختلالات الاقتصادية الكلية قبل فترة من اندلاع الأزمات، وهذا لم يحدث في تايلاند بالرغم من التحذيرات المتكررة في هذا الصدد.

الدرس الثاني: بمقدور الدول المجاورة التي تعرضت إلى الأزمة ذاتها لأن تأخذ جانب الحذر مقدما وذلك من خلال تعزيز سياساتها الاقتصادية التي تكسيها مزيدا من المناعة والاستقلالية الاقتصادية.

¹ للمزيد من الإطلاع على التوصيات التي قدمت بصدد تجنب الوقوع في الأزمات المالية:

- Stanley Fisher, Financial System Soundness in Finance and Development, 1997, P 14
<http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/1997/12/pdf/index97.pdf> (2011/10/25)

- إبراهيم العيسوي، دروس مستفادة من الأزمات المالية الآسيوية، مجمع مقالات حول أزمة الأسواق المالية العالمية، المجلد الثاني، مكتبة الأهرام للبحث العلمي، القاهرة، 2000، ص41.

الدرس الثالث : لقد تجلى من الأزمة صعوبة تجديد الثقة لدى الجمهور وهو ما يستدعي بالضرورة التزاما رسميا صارما بإجراء الإصلاحات الاقتصادية حتى وإن تطلب ذلك بعض النتائج المؤلمة.

الدرس الرابع : إن معدلات النمو الاقتصادي الفلكية التي حققتها دول الأزمة إنما كانت تخفي بعض المشاكل الكئودة ومنها العجز الكبير في الحساب الجاري، وتدفق الاستثمارات الأجنبية عبر نظم اقتصادية اعتمدت على نحو واسع على تقديم قروض بالعملة الصعبة بأسعار فائدة منخفضة للغاية لصالح قطاعات غير منتجة.

الدرس الخامس : إن التطورات الأخيرة لأسواق المال الآسيوية لا تكشف حقيقة المخاطر التي تحاط بوظائف الأسواق العالمية فحسب، بل في كيفية التعامل معها بصورة مسؤولة من خلال إتباع سياسات اقتصادية تقوم على أسس متينة من الإصلاحات الهيكلية التي يمكن أن تقود إلى تجديد الثقة، وبالتالي تساعد على تخصيص الموارد بصورة حسنة.

الدرس السادس : كان التصور السائد وهو تصور أيده العديد من الاقتصاديين أن الأزمة انفجرت في القطاع المالي وترتبط بالمؤشرات المالية وأن الاقتصاد الحقيقي سليم تماما وحركة مؤشرات لم يصاحبها أي شيء، وأن الأزمة سوف تظل محصورة داخل القطاع المالي، أما القطاع الحقيقي فهو بخير، وقد ثبت زيف هذه الحجة وتلك الفرضية، فالارتباط المتبادل بين النشاط المالي والنشاط الحقيقي ارتباط قوي كان من شأنه أن انتقلت الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي غير مسبوق، لقد كان تأثير الأزمة المالية على الثروة وحقوق الملكية عنيقا مما ترتب عليه إفلاس العديد من وحدات قطاع لأعمال في أيام قليلة.

الخاتمة:

لقد تجلى من المناقشات السابقة زيف العولمة والدعوات التي تطلقها المراكز الرأسمالية المتقدمة والمؤسسات الدولية بين الحين والآخر، ونرى أن الفترة المقبلة سوف تشهد تصعيد في الأزمات المالية على نحو مشابه لأزمة التسعينات أو أكثر حدة لدرجة قد يتبادر إلى الأذهان أن العالم الاقتصادي برمته في طريقه إلى المزيد من الانهيارات¹، فما يمكن استنتاجه من الأزمة الآسيوية هو أن بعض السياسات تتمتع بوزن أكبر من غيرها خلال عملية الانتعاش، وتتمثل أهم سياسة في تنفيذ الإصلاحات المؤسسية والتنظيمية، سواء من قبل المؤسسات المالية أو الحكومات المعنية. فان البلدان الأقل نموا وكافة البلدان النامية بحاجة إلى وضع نظام من السياسات والدراسات المحكمة تعتمد على قواعد وإجراءات الإفلاس التي تنظم العلاقات الدولية بين الدائن والمدين، وإصلاح القوانين المالية والمصرفية ووضع آليات للتحكم في تدفقات رأس المال قصير الأجل، وزيادة الشفافية، والامتناع عن المغالاة في تقييم سعر الصرف لها أهمية كبرى في الحيلولة دون حدوث أزمات أخرى في المستقبل مثل الأزمة الآسيوية، وبعبارة أخرى يجب عند وضع السياسات المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي الأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والهيكلية والإنسانية للموقف ككل.

¹ دونالدج ما فيسون وآخرون، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مجلة التمويل والتنمية، العدد 4، الرقم 35، 1998، ص3.

النتائج:

- ركزت الدول الآسيوية على تحقيق نمو اقتصادي قوي وتجاهلت إلى حد بعيد العدالة الاجتماعية؛
- إن تحرير القطاع المالي لم يكن متبوعاً بنظام رقابة صارم وبسن قوانين تشريعية جديدة تتلائم مع متطلبات التغييرات الاقتصادية؛
- نتجت أزمة جنوب شرق آسيا أساساً عن هشاشة القطاع المالي وضعف التسيير والإدارة على مستوى الشركات وعلى مستوى القطاعين المالي والحكومي؛
- تؤكد تجربة الأزمة الآسيوية أن التحرير المالي السريع كان حاسماً في التمهيد للأزمة وتحقق أسبابها.
- طبيعة الهيكلة المالية للمؤسسات ساهمت في خلق عدة مشاكل منها تمركز رؤوس الأموال، ضعف المنافسة في الأسواق المالية، وكذلك التدخلات المتكررة من طرف حكومات هذه الدول في إدارة الشؤون الاقتصادية؛
- أظهرت الأزمة الآسيوية العيوب الكامنة في نظام سعر الصرف الثابت، ومن هنا تأتي أهمية السياسات الاقتصادية السليمة والمتجانسة في الاقتصاديات الناشئة؛

الاقتراحات: فيما يلي نقدم بعض المقترحات التي من شأنها تقليص الآثار السلبية لتلك الأزمة والأزمات المشابهة لها في المستقبل، وهي:

- الإسراع بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي التي تدعم البنية الاقتصادية والهيكل الاقتصادي؛
- ضرورة تقييم ودعم القطاع المالي وتعزيز السلطات الرقابية والإشرافية على المؤسسات المالية، وكذلك دعم الحوكمة والشفافية؛
- ضرورة تدخل الدولة وإشرافها ومراقبتها للنشاط الاقتصادي، للتقليل من آثار الأزمة السلبية وتحجيم الأنشطة الطفيلية، والمحافظة على المسار الصحيح للاقتصاد الوطني؛
- ضرورة تعزيز الرقابة على القطاع المالي، ورفده بأفضل الكفاءات البشرية، وتقديم الحوافز التشجيعية لهم لدفعهم إلى كشف الأخطار التي يمكن أن تسبب بنشوء الأزمات في الشركات والبنوك وغيرها من المؤسسات الأخرى؛
- ضرورة العمل على تنشيط الادخار المحلي بحيث يصبح هو المحرك الأساسي للنمو، وأن يقتصر دور الاستثمارات الأجنبية على استكمال النقص في معدلات الادخار المحلي؛
- ضرورة وجود إطار إقليمي للتعاون الاقتصادي بين الدول وارتباطها بشبكة مصالح قوية مع بعضها.
- ضرورة التأكيد على قيام البلدان النامية ومنها العربية على التنسيق والتعاون فيما بينها لاتخاذ موقف متمائل على الأقل بهدف تقليل الآثار السلبية للأزمة المالية على اقتصاديتها.